



أوراق في السياسة النقدية

د. عمر الجميلي * و بسام رعد **: البنك المركزي العراقي وتحديات تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار.

شهد سوق صرف العملة خلال الأشهر القليلة الماضية ولا زال ظاهرة الاضطراب في التداول، والتي تمثلت في ارتفاع ليس بالقليل في سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي في السوق الموازي وبذلك اتسعت الفجوة بين السعر المعلن رسمياً من البنك المركزي وسعر السوق الموازي.

أوردت بعض التقارير الصحفية بأن السعر في تلك السوق قد وصل إلى عتبة 1700 دينار/ دولار مقارنة بالسعر الرسمي المعتمد من قبل البنك المركزي والبالغ 1450 دينار/ دولار (أريبيان بزنس، 2023). أما احصائيات البنك المركزي العراقي فقد اشارت بدورها الى ان السعر قد وصل إلى 1720 دينار/ دولار في الثاني من شباط ثم عاد لينخفض دون ذلك في الأيام اللاحقة. وبذلك تكون الفجوة بين السعيرين قد تجاوزت عتبة (18%) بخطوات ، وهي نسبة ليست بالقليلة وخلال فترة زمنية قصيرة.

تحظى عادة هكذا ظاهرة بالكثير من الاهتمام سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، كونها ذا صلة مباشرة بأسعار المواد الغذائية أولاً والتي تمثل قوت المواطن العادي، ويمتد ذلك ليشمل مجمل السلع والخدمات بالسوق المحلية على العموم.

وهنا يطرح تساؤل لماذا هذا التراجع في سعر صرف الدينار في الوقت الذي تراكمت الأرصد من النقد الأجنبي في حسابات البنك المركزي لتصل إلى مستويات غير مسبوقه تاريخياً والبالغة 115 مليار دولار؟ وما هي السبل الكفيلة لتأمين الاستقرار في سعر الصرف؟

يحاول هذا المقال توفير الإجابة على هكذا تساؤلات، مبتدئاً بوصف مختصر لطبيعة الاقتصاد العراقي وآلية عمل سوق الصرف فيه وبالتحديد بعد عام 2003، مع الوقوف عند عدد من الأحداث بعينها ولو بشيء من العجالة، قبل الاسترسال في ماهية الأسباب التي تقف وراء



أوراق في السياسة النقدية

حصول الأزمة الحالية. وبعد ذلك تناول مساعي البنك المركزي لإعادة الاستقرار إلى سعر الصرف.

اقتصاد الريع النفطي وسعر صرف الدينار

قد لا نأتي بجديد إذا قلنا أن إحدى السمات الرئيسية للاقتصاد العراقي هي انه اقتصاد ريعي وبامتياز، حيث تمثل أقيام النفط الخام المصدر الرئيس للإيرادات العامة. وتتحكم بمقدار تلك الإيرادات ثلاثة عوامل وهي: كمية الصادرات من النفط الخام، وسعر النفط الخام في السوق الدولية، وأخيرا سعر صرف الدولار أو بعبارة أخرى مدى قوة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، كون إن النفط الخام مُسعر بتلك العملة (النصراوي، 1995). وبذلك تمثل قيمة تلك الصادرات النفطية عصب الحياة الذي يحدد جانب الإيرادات العامة للدولة وكذلك المصدر الرئيس لتدفق الدولار الأمريكي إلى البلد (1).

وبالمقابل يستورد العراق أغلب احتياجاته من الخارج ولا سيما مع دول الجوار وبالأخص إيران وتركيا، حيث تهيمن السلع والخدمات المستوردة على معظم المعروض السلعي والخدمي في السوق العراقي في ظل تراجع ملحوظ لحصة المنتج المحلي. وفي هذا الصدد من الملاحظ أن أغلب الاستيرادات المتحققة من قبل القطاع الخاص قد طغى عليها أسلوب الاستيراد بالحوالات بدلا من أسلوب الاعتمادات المستندية.

الجدول رقم (1) يعرض حجم المبيعات الشهرية في نافذة العملة للفترة من الأول من تشرين الأول 2022- ولغاية 15 شباط 2023، وإن كان الجدول لا يوفر صورة كاملة عن تأثير كلاً من تطبيق السياقات الجديدة في عمل النافذة واعتماد سعر الصرف الجديد نظرا لقصر الفترة، إلا أن الملاحظ بأن هنالك انخفاض في إجمالي المبيعات فيما نجد أن التحويلات الخارجية شابها تذبذب، ولكنها بدورها مالت أيضا نحو الانخفاض مقابل ارتفاع نسبي في المبيعات النقدية. ولكن من الواضح أن تأثير الأخذ بالإجراءات الجديدة كان لها تأثير ملموس على التحويلات الخارجية في شهري كانون الأول والثاني.

أوراق في السياسة النقدية

جدول رقم (1)

نتائج نافذة بيع العملة الأجنبية للفترة شهر تشرين الأول 2022 - 15 شباط 2023 (دينار عراقي)					
الشهر/السنة	تحويلات خارجية (حوالات ، إعمادات)	البيع النقدي	أجمالي المبيعات	نسبة التحويلات الخارجية إلى إجمالي المبيعات	نسبة البيع النقدي إلى إجمالي المبيعات
تشرين الأول 2022	4,093,206,354	758,400,000	4,851,606,354	84.4	15.6
تشرين الثاني 2022	1,478,055,423	576,750,000	2,054,805,423	71.9	28.1
كانون الأول 2022	311,900,514	860,010,000	1,171,910,514	26.6	73.4
كانون الثاني 2023	920,425,748	1,106,500,000	2,026,925,748	45.4	54.6
شباط 2023 *	718,164,567	603,200,000	1,321,364,567	54.4	45.6

(* المبيعات تغطي حتى منتصف شهر شباط (15 شباط).
المصدر: البنك المركزي العراقي، نتائج نافذة بيع العملة الأجنبية .

وفي الوقت الذي تمثل فيه الاعتمادات المستندية الشكل الغالب في التجارة الدولية لدول العالم المختلفة، وكذلك الحال بالنسبة لتجارة العراق حتى عام 1990، كونها توفر ضمانات لحقوق الطرفين (المصدر الأجنبي والمستورد العراقي في حالة العراق)، وكذلك تتسم بقدر كبير من الشفافية فيما يتعلق بأقيام البضائع المستوردة، اسم المورد، منشأ البضاعة وغيرها من التفاصيل الأخرى (انظر مرزا و محمود، 2017). وبالمقابل يعاني أسلوب الحوالات من جملة من المساوئ من بينها ارتفاع نسبة المخاطرة للمستورد كون أن فرص المصدر الأجنبي بالإخلال بالتزاماته التعاقدية كبيرة، وإمكانية التلاعب بقوائم الثمن ومنشأ البضاعة وغيرها. ولكنها في الوقت نفسه أسهل بالنسبة للمستورد ولا سيما بالنسبة للمستوردين الصغار والذين يشكلون الغالبية، حيث تكون أقل كلفة حسب د. محمود داغر (قناة عراق 24 ، 2023). علماً أن هؤلاء المستوردين الصغار يشكلون نسبة تقدر بحدود 70% في السوق العراقية وفقاً للدكتور مظهر محمد صالح (وكالة الأنباء العراقية ، 2023) .

وهنا لا بد من الإشارة بهذا الصدد إلى الاستيرادات من جمهورية إيران الإسلامية دون غيرها من المناشئ الأخرى كونها تحمل قدراً من الخصوصية، بحكم العقوبات الدولية عليها. تقدر



أوراق في السياسة النقدية

استيرادات العراق منها بحدود 10 مليارات دولار سنوياً، والتعاملات تتم بالضرورة نقداً أو عن طريق التحويل عبر شبكة من الوسطاء، حيث يتم ذلك عادة عبر الاستعانة بقوائم ثمن ومستندات شحن غير سليمة تقدم إلى البنك المركزي كما بين ذلك محافظ البنك المركزي بالوكالة د. علي العلق في لقاء تلفزيوني بث قبل سنوات (قناة العراقية الإخبارية، 2016). وبذلك يتم تسديد أقيام البضائع دون المرور بالطرق المصرفية التقليدية وإن كان مصدر الدولار هو نافذة العملة. ويبيّن العلق أيضاً بان العامل الذي ساهم في اعتماد هذا الأسلوب وتكريسه هو العقوبات الدولية المفروضة على إيران (قناة العراقية الإخبارية، 2016).

وهناك منفذ آخر قائم لخروج العملة غير الاستيرادات، وهو المرتبط بتحويل مستحقات للعاملين الأجانب في العراق إلى بلدانهم، وهي تقدر بحوالي 4 مليارات دولار سنوياً حسب تصريح لوزير المالية السابق علي علاوي (قناة العراقية الإخبارية، 2022) (2).

وبصرف النظر عن الأسلوب المعتمد في استيراد السلع والخدمات المختلفة خلال العقدين السابقين، فإن البنك المركزي العراقي قد استطاع توفير التغطية الكافية لتلك الطلبات وذلك عبر مزاد العملة، الذي استحدث في تشرين الأول من عام 2003 وتحول لاحقاً إلى ما يعرف بنافذة بيع العملة الأجنبية. وهي بدورها تخدم عدداً من الأهداف في مقدمتها الإعلان عن سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي وتوحيده والعمل على تأمين الاستقرار في ذلك السعر، والتأثير على المعروض النقدي والمحافظة على المستوى العام للأسعار. (البنك المركزي العراقي، 2021، ص6).

وفي الوقت الذي تلبى النافذة طلبات المستوردين من القطاع الخاص عبر توسط المصارف التجارية المعتمدة والمسجلة فيها، لا بد من التنويه إنه لا يمكن إنكار بأن قدراً لا يستهان به من تلك الطلبات قد أسيء استخدامها من قبل البعض حيث أصبحت إحدى الأدوات لتهريب العملة إلى الخارج وتبييض الأموال، وفي جانب منها لأغراض شراء العقارات في دول الجوار مثل الأردن وتركيا على سبيل المثال لا الحصر. ولكن بالمقابل يمكن القول بأن البنك المركزي



أوراق في السياسة النقدية

تمكن وإلى حد كبير، على الرغم من وجود تلك التجاوزات، الحفاظ على الاستقرار في سعر الصرف المعلن بموجب الآلية المعتمدة.

وعودة إلى إحدى سمات الاقتصاد الريعي، حيث نجد أن توفر الاحتياطيات لدى البنك المركزي يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف. فنجد أن هناك علاقة طردية ما بين أسعار النفط وتراكم الاحتياطيات لدى البنك المركزي، وذلك عندما تكون أسعار النفط الخام بمستويات تلبي متطلبات الموازنة العامة، وتوفر إمكانية أيضاً لتراكم الاحتياطيات بالعملة الأجنبية في خزائن البنك المركزي. والعكس صحيح. والأسعار التاريخية للنفط الخام تؤكد حقيقة، بأنها قابلة للتذبذب الحاد حيث تأخذ عادة دورة تمتد لسنوات من الارتفاع الانخفاض.

لذلك فإن التعويل على أسعار مرتفعة دائماً أمر غير واقعي، فمن المحال دوام هكذا حال، بسبب أن أسعار النفط الخام هي عرضة للتقلبات صعوداً وهبوطاً، كونها مرتبطة بالنشاط الاقتصادي العالمي والدورة الاقتصادية وأي أحداث جيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط أو العالم. وعليه فإن تحقيق الاستقرار المطلوب في سعر صرف العملة لا يمتلك صفة الاستدامة لارتباطه بشكل مباشر بحجم الإيرادات النفطية، إن لم يتم تبني وسائل جديدة تخدم هذا الغرض كما هو الحال في عدد من الدول النفطية.

وعليه نجد أن مسعى البنك المركزي لتأمين استقرار سعر الصرف والذي هو رهينة بإيرادات النفط الخام قد واجه عدداً من المصاعب خلال الفترة الماضية نذكر منها على سبيل المثال ، وهو مثال ليس ببعيد زمنياً، القرار المتخذ برفع سعر الصرف الرسمي للدولار (تخفيض قيمة الدينار العراقي) من 1180 إلى 1450 ديناراً والذي أعلن عنه البنك المركزي في كانون الأول 2020. وقد جاء ذلك لمواجهة العجز الكبير في الموازنة العامة وعدم قدرة الحكومة عن دفع رواتب الموظفين في توقيتاتها مما جعلها تلجأ إلى الاقتراض الداخلي ، فضلاً عن التراجع الحاصل في حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية إلى (54) مليار دولار في كانون الأول 2020، ف جاء التخفيض في مسعى حاول الحد من استنزاف تلك الاحتياطيات بالكامل، في الوقت الذي شهد سعر النفط الخام تراجعاً كبيراً ليبلغ متوسط سعر النفط الخام 38 دولار/برميل في



أوراق في السياسة النقدية

نفس السنة. وكانت التوقعات القائمة حينذاك، والمبنية على كل من أوضاع أسعار النفط ومعدلات النمو العالمي، تشير إلى أن تلك الاحتياطات ستتخفض إلى 27 مليار دولار بنهاية عام 2021. (علاوي، 2022).

ولذلك فإن قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي أُنخذ ليحقق هدفين في أن واحد، ومتناغما مع ما جاء في مضمون الورقة البيضاء من هدف إصلاح الاقتصاد العراقي وهما:-

الأول: تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، ولتحقيق ذلك فيجب إعادة النظر بسعر الصرف الرسمي للدينار، وذلك عبر تخفيض قيمة الدينار العراقي كون أن هنالك قناعة بأن الدينار مقوم بأكثر من قيمته الحقيقية.

الثاني: يهدف إلى تحسين قدرة الدولة على مواجهة التحديات المتعلقة بالإيفاء بالتزاماتها وبالتحديد في بند الموازنة العامة للدولة المتعلق بتوفير المبالغ اللازمة للرواتب والأجور الواجبة الدفع للموظفين والمتعاقدين في دوائر الدولة المختلفة، بعد أن أُلقت تداعيات أزمة كورونا بظلالها على الاقتصاد العراقي، والذي تمثل بشكل أساس في التراجع الكبير في إيرادات النفط الخام بفعل سياسات الإغلاق في دول العالم المختلفة.

ولكن حقيقة الأمر أن تخفيض سعر صرف الدينار لم يكن كافياً لوحدة في حينها لتجاوز الأزمة العاصفة المرتبطة بتداعيات وباء كورونا، فقد سبقت قيام وزارة المالية باللجوء إلى المزيد من الاقتراض الداخلي والذي أخذ شكل حوالات خزائنة وسندات. والجدول رقم (2) يقدم صورة عن تركيبة الديون الداخلية والخارجية وما شهدته من ارتفاع.

أوراق في السياسة النقدية

تركيبة الديون الداخلية والخارجية

2021e*	2020 / 2019	2020	2019	الدين العام الداخلي
50	20	46	26	حوالات الخزينة (تريليون دينار عراقي)
2	0	2	2	دين وزارة المالية (تريليون دينار عراقي)
2	0	2	2	السندات (تريليون دينار عراقي)
16	6	15	9	قروض المؤسسات المالية (تريليون دينار عراقي)
70	26	** 65	38	المجموع (تريليون دينار)
2021e	2020 / 2019	2020	2019	الدين الخارجي
96	19	102	83	بالدينار العراقي (تريليون)
66	0	70	70	ما يعادله بالدولار الامريكي (مليار)
166	45	167	121	مجموع الديون الداخلية والخارجية (تريليون دينار عراقي)

* ملاحظة - : (e) بمعنى أنها تقديرية .

** ملاحظة - : الرقم في أصل المصدر كان (64) ويبدو أن هنالك خطأ في الجمع.

المصدر: علاوي، على (2022). "تغيير سعر صرف الدينار العراقي في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي" (ص 46-47)، وزارة المالية، بغداد.

وفي ذات السياق لا بد من الإشارة إلى السياسة المالية التوسعية والتي كانت ولا تزال لها تداعيات ضاغطة على سعر صرف العملة، فقد لعب تنامي الإنفاق الحكومي والذي يجد البعض حاجة إلى اتباع منهج أكثر انضباطاً (محمد وحמיד، 2018). فهذا الإنفاق ينعكس بدوره على طلب المزيد من السلع وخاصة الاستهلاكية منها، والتي يتم استيرادها من الخارج، والتي تمول عن طريق الدولار المباع عبر نافذة العملة. وبذلك لا بد وأن تمر عن طريق النافذة مكونة طلباً إضافياً للعملة الأجنبية. ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير على المستوى العام للأسعار محلياً ولا سيما في ظل موجة التضخم الذي تشهده دول العالم المختلفة في الوقت الحاضر، والتي تعني ارتفاعاً في كلف السلع المستوردة المختلفة وانعكاس ذلك إلى زيادة في الكلف للمنتجات المحلية أيضاً لأن مدخلات الإنتاج أيضاً مستوردة (3) .

وبذلك يتضح لنا أن تخفيض قيمة الدينار قد جاء بفعل اختلال في جانب قدرة البنك المركزي على تعزيز عرض الدولار الأمريكي في وقتها بفعل التناقص الحاصل في تدفق الدولار النفطي- أن صح التعبير - بسبب تدني أسعار النفط الخام. ولكن حتى بعد اعتماد سعر الصرف



أوراق في السياسة النقدية

المذكور فإن ذلك لم يؤثر على استمرار العمل في نافذة بيع العملة الأجنبية وفقاً لذات الآلية السابقة، وساعد في ذلك أيضاً إطلاق معونة نقدية من صندوق النقد الدولي لمجموعة من الدول النامية من ضمنها العراق بقصد تجاوز أزمة كورونا، وتبعها لاحقاً حصول تحسن نسبي في أسعار النفط الخام في السوق الدولية. وبذلك وفرت كل تلك العوامل بمجملها السبل لتجاوز الأزمة الخانقة في حينه.

وفي ذات الوقت كان هنالك توجه معن بآن تعمل وزارة المالية على تحسين قدراتها ولا سيما في تعزيز جانب الإيرادات غير النفطية، ولا سيما الإيرادات الكمركية والضريبية، وهو أمر يبدو أن فرص تحقيقه لا تزال بعيدة وتحتاج إلى المزيد من الوقت. فهي لا تزال غير قادرة على تحقيقه حتى الآن (انظر صالح، 2023).

مسببات الأزمة الحالية

إن هنالك حقيقة لا بد من وضعها أمام نصب أعيننا وهي أن الضغط الحاصل حالياً على سعر صرف الدينار الرسمي لا يتعلق ابتداءً بقدرة البنك المركزي على توفير الدولار لطالبيه أو بعبارة أخرى تلبية الطلب على الدولار الأمريكي من خلال النافذة، كون أن أرصدة العراق قد تجاوزت 115 مليارات مكونة وفرة في احتياطي البنك المركزي والذي هو الخزين الذي يعزز النافذة، والتي جاءت بفعل ارتفاع أسعار النفط الخام والذي نتج بدوره عن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا شباط/فبراير 2022، وسياسة سقوف الإنتاج المتبعة من قبل أوبك بلس.

نجد أن الأمر هذه المرة يتعلق بجانب فني يتمثل في طبيعة الآلية الجديدة الواجب أتباعها من قبل المصارف التجارية ليتم تلبية طلبات زبائنها من الدولار الأمريكي، والتي تتطلب توخي قدر أكبر من الدقة والتفصيل في المعلومات المقدمة. جاء ذلك إثر فرض عدد من الشروط على آلية عمل نافذة العملة من قبل كلٍ من الخزانة الأمريكية والبنك الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، والتي تهدف إلى جعل المصارف التجارية العراقية أكثر امتثالاً للآليات المطبقة، حيث إن تنفيذ تلك الطلبات يتم باعتماد الأتمتة لتمر عبر منصة إلكترونية (تطبيق لتثبيت البيانات) والتي تنظم عمليات التحويل الخارجي وتسهل متابعتها من قبل جهات التدقيق التابعة لكل من البنك



أوراق في السياسة النقدية

المركزي العراقي والبنك الفيدرالي الأمريكي في نيويورك. وبذلك يمكن وصف ما حصل بأنه فرض على نافذة العملة أن تعمل وبما ينسجم مع المعايير الدولية المعتمدة في الإفصاح عن البيانات التجارية المتعلقة بعمليات الاستيراد.

ونتيجة لذلك نجد أنه منذ دخول الإجراءات الجديدة حيز التنفيذ، تم رفض ما يقدر بحدود 70-80% من طلبات التحويل بالدولار الأمريكي يوميا لأسباب متعددة في مقدمتها ما يتعلق بنقص في المعلومات وجهة استلام المبالغ المرسله حسب تصريح صادر من د. مظهر محمد صالح (الصباح، 2023). وكما اشتملت إجراءات الفيدرالي أيضا استبعاد أربعة مصارف أهلية (الأنصاري، الشرق الأوسط، القابض، آسيا) من المشاركة في نافذة بيع العملة الأجنبية، وتشير التقديرات بان هذه المصارف كانت تستحوذ على 40% من إجمالي مبيعات النافذة (الجزيرة نت، 2022). وهذا يصب في خانة التأكيد على أن الطلب على الدولار الأمريكي لا يعكس بالضرورة الطلب الحقيقي الموجة لتغطية الاستيرادات الفعلية (انظر بهذا الصدد شبر والطالقاني، 2023).

وفيما يتعلق بتوقيت تطبيق الآلية الجديدة، فنتضارب المصادر المتاحة حولها، فالبعض يعتقد بأنها جاءت بشكل صدمة حيث فرضت على المصارف العراقية ولم يمهد لها سابقا ، وفقا للدكتور محمود داغر (وول ستريت جورنال، 2023). والتي تعبر بشكل أو بآخر عن وجهة نظر المصارف الخاصة. أما البعض الآخر فبين أن الآلية الجديدة قد سبقها اتفاق مع المركزي العراقي قبل سنتين على تحقيق هكذا انتقاله ، والتي حدد لها توقيت زمني للتنفيذ، وجاء ذلك على لسان وزيرة المالية طيف سامي في مقابلة أجرتها معها وكالة الأنباء العراقية في 30 كانون الأول 2022. حيث قالت ما نصه "الحديث عن عزم فرض الجانب الأمريكي قيوداً وعقوبات على القطاع المصرفي وغيره عار عن الصحة، مشيرة إلى أن هناك منصة ونظاماً مشتركاً بين البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي كان من المفترض العمل عليها منذ العام



أوراق في السياسة النقدية

2018 ، لكنه طُبق العمل به لأغراض تدقيقه الآن لذلك تسبب بارتفاع سعر الصرف بشكل مؤقت وسيعود إلى استقراره الطبيعي“. وهي بذلك تعبر عن وجهة النظر الرسمية. وبين في وقت لاحق د. مظهر محمد صالح الآتي:- ”إن الضوابط الدولية التي وضعها البنك الفيدرالي الأمريكي هي إشارة تحدث للمرة الأولى بعد ظاهرة الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي حيث أن دور قيود الامتثال الدولية قد اتضح أثرها اليوم من خلال منصة الامتثال الرقمي“ (الصباح، 2023)) وخالصة القول ، إن ما حصل هو أن البنك المركزي لم يعد الجهة الوحيدة التي تبت في تنفيذ الطلبات وإنما يتم ذلك بالاستعانة بقاعدة بيانات البنك الاحتياطي الفيدرالي للتأكد من صحة العملية المالية.

وبالعودة إلى نسبة الرفض المرتفعة للتحويلات الخارجية، فقد جاءت بسبب عدم استكمال البيانات المطلوبة (غياب المستفيد النهائي). وترتب عليها فُصُور في جانب العرض عن مواكبة الطلب على الدولار المحول - بغض النظر عن الأسباب التي تقف وراء ذلك التحويل- وبالتالي انتقال هذا الطلب الفائض إلى السوق الموازي بحثا عن الدولار المتوفر هناك، مما رفع بالنتيجة من سعر صرف الدولار في تلك السوق، حيث إن كمية الدولار المتوفرة في السوق الموازي محدودة ولا يمكن أن تقارن بما توفره نافذة بيع العملة. وتسبب ذلك التراجع الحاصل في سعر الصرف في السوق الموازية إلى إشاعة حالة من عدم اليقين والاضطراب في السوق عموما وسرعان ما انعكس في موجة من الارتفاع في أسعار السلع عموما. وهو أمر متوقع كون أن السلع المستوردة أصلا تباع بالدينار العراقي في السوق على أمل أن تحول حصيلة تلك المبيعات إلى الدولار الأمريكي لتغطية طلبات الاستيراد المستقبلية، بقصد تعويض تلك السلع عبر ما يعرف بنافذة بيع العملة، وبما يؤمن بالنتيجة إدخال بضاعة مستوردة جديدة. وبذلك



أوراق في السياسة النقدية

تستمر عملية استيراد المواد المختلفة من جهة، والدورة الدينارية / الدولارية داخل الاقتصاد العراقي.

ولا بد من التذكير هنا بأن سوق الصرف الموازي هي أساساً سوق حساسة بطبيعتها حيث يلعب كلا من الخبر والإشاعة المتداولة دوراً فيها وهما يصبغان السوق بسمة التفاؤل أو التشاؤم ليساهما في تحديد السعر السوقي فضلاً إلى جانبي العرض والطلب. ونجد في هذا السياق اندفاع البعض من المتعاملين في السوق الموازية نحو المضاربة للاستفادة من التغيير الحاصل في السعر الموازي ما بين يوم وآخر لتحقيق أرباح قدرية وهو سلوك ليس بالجديد حيث مورس سابقاً وبالأخص في ظروف الحصار الاقتصادي.

المركزي وسياسات تحقيق الاستقرار

وفي مواجهة هكذا تداعيات على سعر صرف الدينار بادر مجلس إدارة البنك المركزي باتخاذ قرار في 7 شباط 2023 يقضي باعتماد سعر صرف جديد للدينار وذلك بتخفيض سعر بيع الدولار من 1450 إلى 1310 دينار/دولار كسعر بيع معتمد إلى المصارف من خلال المنصة الإلكترونية وهو بذلك رفع من قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بـ 150 ديناراً لكل دولار. الهدف المعلن هو حماية القوة الشرائية للدينار والعمل على استقرار المستوى العام للأسعار في الأسواق. (البنك المركزي العراقي، 2023)

وبالرغم من قصر الفترة الزمنية الفاصلة التي تفصلنا عن اتخاذ القرار، نجد من المفيد رسم صورة أولية لتداعيات القرار المذكور في السوق المحلية.

نجد أن الفجوة قد استمرت بين السعر الرسمي والموازي والتي بلغت بحدود 16.8% بتاريخ 15 شباط 2023، حيث بلغ سعر الصرف في السوق الموازي 1530 دينار للدولار الواحد. وهو مؤشر أن دل على شيء فإنه يدل على استمرار حالة الاضطراب في سعر الصرف. إن سعر الصرف الجديد لم يكن له تأثير ملموس على السعر الموازي.



أوراق في السياسة النقدية

الجدول رقم (3) يوضح حركة السعرين للفترة من 1-15 شباط 2023

جدول رقم (3) سعر الصرف لشهر شباط 2023 (دينار لكل دولار)			
اليوم	السعر الرسمي	السعر الموازي	معدل الفجوة المعيارية %
1	1460	1,670	14.4
2	1460	1,720	17.8
5	1460	1,650	13.0
6	1460	1,640	12.3
7	1460	1,550	6.2
8	1310	1,460	11.5
9	1310	1,480	13.0
12	1310	1,490	13.7
13	1310	1,500	14.5
14	1310	1,510	15.3
15	1310	1530	16.8

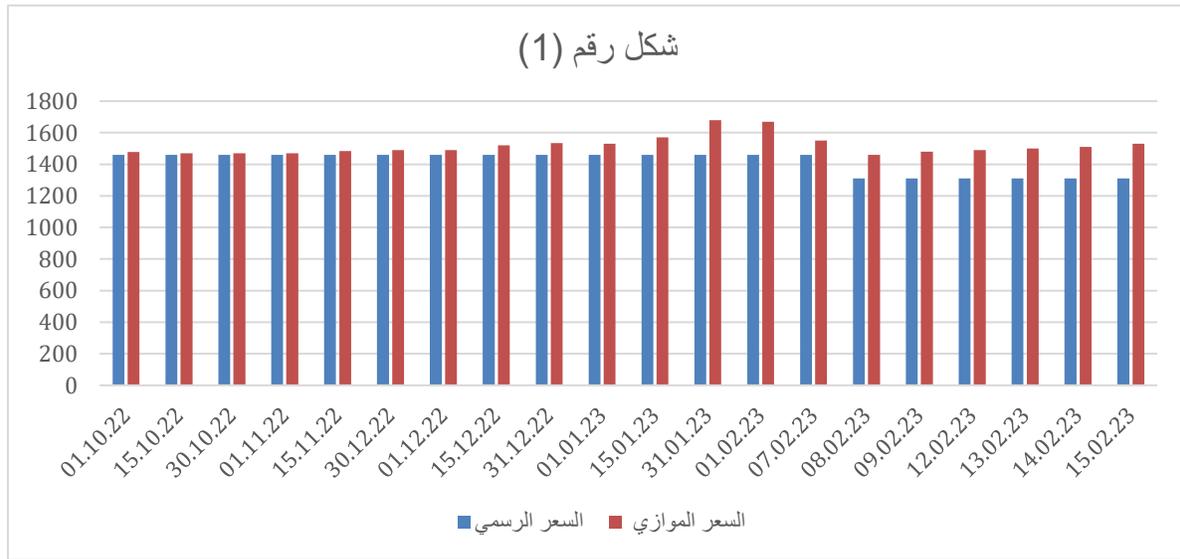
المصدر: البنك المركزي العراقي (2023). تطبيق بورصة العراق المالية، تطبيق البورصة العراقية، بورصة بغداد .

يبين العمود الثالث في الجدول بوضوح أن سعر الصرف الجديد لم يخفض من معدل الفجوة المعيارية بين سعر الصرف الرسمي الموازي. أنها لا تزال بعيدة عن النسبة المعيارية العالمية المقبولة وهي زائد / ناقص (2%) البنك المركزي العراقي، (2021) .

وهذا يعني بأن السعر المستهدف من قبل البنك المركزي لم ينعكس عمليا على السوق الموازي بفعل استمرار حالة عدم التقابل ما بين العرض والطلب على الدولار الأمريكي، حيث تمثل ذلك بوجود تدفق لطلبات الشراء للدولار من غير أن تستطيع الكميات المنفذة عن طريق النافذة أو الآليات الأخرى المستحدثة أن تقابلها، مما خلق بالنتيجة حالة من الاختناق في السوق انعكست في انتقال تلك الطلبات الباحثة عن الدولار إلى السوق الموازي وهو بدوره تحرك صعودا.

أوراق في السياسة النقدية

والشكل رقم (1) يوضح اتجاه الحركة للسعرين للأشهر (تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول 2022 و كانون الثاني والنصف الأول من شباط 2023).



يظهر من حصيلة نافذة بيع العملة الأجنبية أن الضغط الذي عانى منه سعر صرف الدينار العراقي هذه المرة ليس شبيهاً بالمرات السابقة ؛ حيث إن البنك المركزي مقيد عملياً وفنياً في عرض النقد الأجنبي كون أن ذلك يتطلب من المصارف الطالبة إتمام عدد من الشروط الفنية. وعلية فإن عودة التوازن بين السعر الرسمي والسعر الموازي مرتبطة أولاً بالتزام المصارف التجارية بألية عمل المنصة الجديدة ، والتي تأخذ بنظر الاعتبار متطلبات البنك الفيدرالي، كونها السبيل الذي يمكن عبره تمويل احتياجات التجارة الخارجية من الدولار الأمريكي وهذا يعني الانتقال إلى أسلوب توريد البضائع عن طريق الاعتمادات المستندية وكذلك يفرض على المصارف التجارية مزيداً من الالتزام بالمعايير الدولية في مجال مراقبة الأموال والالتزام بلوائح الامتثال المصرفي.

ومن المهم الإشارة إلى إن تداعيات قرار رفع قيمة العملة عديدة، وهي تحمل في طياتها الكثير من التحديات على الاقتصاد العراقي، والتي تلقى بظلالها على قدرة هذا السعر الجديد على



أوراق في السياسة النقدية

توفير حلول تحقق الاستقرار الاقتصادي باعتباره الهدف المنشود. لقد تم تناول ذلك بقدر كاف من التفصيل من قبل الزميل د. حيدر حسين ال طعمة في مقالة "هل اختار البنك المركزي السياسة المناسبة لحل أزمة سعر الصرف في العراق"، لذلك لا نجد هنالك من حاجة لتكرار ما طرح وإنما نكتفي بالقول إن القرار برفع قيمة العملة قد حدد من قدرات البنك المركزي في القيام بعمليات التعقيم والتي يمارسها بقصد التأثير على كمية النقد المحلي – بعيدا عن التعويل الأنّي لما متوفر من احتياطات، كون أن مقدار الدينار المدفوع في المزاد أصبح أقل مقارنة بالسعر السابق. كما ان السعر الجديد سيفاقم ايضا من حالة العجز في الموازنة العامة. وتشير بعض التقديرات انه سيبلغ 15 ترليون بسبب رفع سعر صرف الدينار فقط (المرسومي، 2023). وهذا سيدفع وزارة المالية إلى المزيد من الاستدانة وعندما تصل الاستدانة حدودها القصوى، فستتم الاستعانة بالضرورة بالإصدار النقدي الجديد والذي سيفاقم بدورة من حجم المشكلة القائمة بدلا من ان يتسبب في حلها. بل انه يعني أن مسلسل تغيير سعر الصرف لن ينتهي وإنما سيأتي تغيير جديد أن عاجلاً أم آجلاً.

وخلاصة القول إن المؤشرات الأولية تشير إلى استمرار الفجوة بين سعر الصرف في السوق الموازي مقارنة بالرسمي. وعلى الرغم من ذلك، دعنا لا نتسرع بالحكم، ونقول إنه لا يمكن الجزم بشأن نجاعة القرار من عدمه في تحقيق هدفه (الأنّي) وهو تضيق الفجوة بين السعرين، كون أن الكلمة الفصل مرتبطة باستمرار الفجوة بمعدلاتها الحالية من عدمها وإن ذلك يحتاج إلى بعض الوقت لتكون الصورة واضحة تماما ، وإن كنا مع الرأي الغالب السائد بين المختصين ممن كتبوا بهذا الموضوع والذي لا يحبذ الأخذ بالسعر الجديد لاعتبارات آنية ومتوسطة الأجل. وعليه نقول إن حل المشكلة لا يتعلق برفع سعر صرف الدولار بقدر ضرورة العمل نحو إيجاد وسائل تحقق تطبيق الضوابط الجديدة بأسرع وقت ممكن، في حالة كون السبل الأخرى مثل تأجيل أو استثناء تطبيق الآلية الجديدة لم تعد في متناول اليد.

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من الدكتور بارق شبر والأستاذ مصباح كمال نظير تفضلهما بمراجعة المقال وتزويدنا بعدد من الملاحظات القيمة والتي كان لها دور في اغناء المقال..



أوراق في السياسة النقدية

الهوامش :

(1) للمزيد من التفاصيل انظر بهذا الصدد (محمد وحמיד، 2018) و (Yousif et al, 2023).

(2) للمزيد من التفاصيل أنظر علي . (2023). " مسائل حول سعر الصرف في العراق " .

(3) الحقيقة إن تخفيض قيمة الدينار العراقي في حينها يفترض أن تتبعه عدد من السياسات للنهوض بالقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد والتي تمتلك فرصة التنافس وهو أمر يبدو انه لم يأخذ مداه المطلوب ضمن الأفق الزمني المرسوم.

المصادر :

أربيان بزنس ، (2023) . " رفع العراق سعر صرف الدينار 10% حل جذري أم مؤقت " .
متاح من خلال الرابط [رفع العراق سعر صرف الدينار 10% حل جذري ام مؤقت؟ - أربيان بزنس](http://arabianbusiness.com) .
(arabianbusiness.com) .

البنك المركزي العراقي. (2022) . " تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي لعام 2021 " .
بغداد . متاح من خلال الرابط <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-165684414421144.pdf>

الجزيرة نت . (2022) . " ارتفاع غير مسبوق لسعر الدولار في العراق .. ما علاقة العقوبات الامريكية بذلك " تقرير صحفي . متاح من خلال الرابط
[ارتفاع غير مسبوق لسعر الدولار في العراق.. ما علاقة العقوبات الأميركية بذلك؟ | اقتصاد | الجزيرة نت](http://aljazeera.net) (aljazeera.net)

الصباح . (2023) " رفض 80% من طلبات تمويل التجارة الخارجية " جريدة يومية عامة .
متاح من خلال الرابط . <https://alsabaah.iq/70657-.html>



أوراق في السياسة النقدية

ال طعمة ، حيدر . ح . (2023) . "هل اختار البنك المركزي السياسة المناسبة لحل أزمة أسعار الصرف في العراق " . شبكة الاقتصاديين العراقيين . متاح خلال الرابط <http://iraqieconomists.net/ar/2023/02/09>

المرسومي ، نبيل . (2023) . "ملاحظات على خفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار " . شبكة الاقتصاديين العراقيين . متاح من خلال الرابط <http://iraqieconomists.net/ar/19/02/2023>

النصراوي ، عباس . (1995) . "الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010" . ترجمة ، عبدالعزيز ، م ، س . بيروت : دار الكنوز الأدبية .

بارق ، شبر . الطالقاني ، علي . (2022) . "الاقتصاد السياسي لسوق الدولار في العراق " . شبكة الاقتصاديين العراقيين . متاح من خلال الرابط <http://iraqieconomists.net/ar/2022/12/29>

صالح ، مظهر محمد . (2023) . "رفع قيمة الخارجية للدينار العراقي " . شبكة الاقتصاديين العراقيين . متاح من خلال الرابط <http://iraqieconomists.net/ar/2023/02/07>

علي ، أحمد ابراهيمي . (2023) . "مسائل حول سعر الصرف في العراق " . شبكة الاقتصاديين العراقيين . متاح من خلال الرابط <http://iraqieconomists.net/ar/2023/01/26>

علاوي ، علي . (2022) . "تغيير سعر صرف الدينار العراقي في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي " . عرض للمحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (32/اتحادية /2022) . متاح من خلال الرابط <https://t.me/bassamraad/4158>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

قناة عراق 24. (2023) " لقاء ملتفز مع د. محمود داغر في برنامج كشف حساب " متاح من خلال الرابط <https://www.youtube.com/live/j-MGVeux5JQ?feature=share> .

قناة العراق الاخبارية (2016) . " مقابلة علي العلق تقديم حيدر زوير ،برنامج مقابلة خاصة" متاح من خلال الرابط . <https://youtu.be/RLj-J1AsryU>

قناة العراقية الإخبارية (2022). " لقاء ملتفز مع وزير المالية علي علاوي " . متاح من خلال الرابط . <https://www.youtube.com/live/6QocjvclPgE?feature=share>

وكالة الأنباء العراقية . (2023) "مستشار رئيس الوزراء يطرح مقترحين لضمان استقرار السوق الوطني" متاح من خلال الرابط . <https://www.ina.iq/176750--.html>

محمد ، عمرو هشام . و حميد ، أ.ح (2018) . " دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر الدينار العراقي " . مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية . رقم العدد (64) .

وول ستريت جورنال . (2023) " الاقتصاد العراقي يتأثر سلباً بالعقوبات الأمريكية على طهران " متاح من خلال الرابط . <https://arabicradio.net/news/151964>

وكالة الانباء العراقية . (2022) " مقابلة مع معالي وزير المالية طيف سامي محمد . متاح من خلال الرابط



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid0224bACgkMwauuyujjaHXEx4qtAR7SzEwJQsgpz3UWyDTFJWRhR1RQrKHMpW5Y8XEnI&id=100063983171545&sfnsn=mo&mibextid=VhDh1V

Yousif, B., Morrar, R., & El- Joumayle, O. Conflict, Institutions, and the Iraqi Economy, 2003–2020. (2023). In The Aftermath of the Arab Uprisings (pp. 121-150). Routledge.

(*) باحث اقتصادي .

(**) باحث بالشأن الاقتصادي .

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 25 شباط 2023

[Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين](#)